ضواحي أمانة العاصمة صنعاء بين التنمية الحضرية والتكاثر السرطاني للعشوائيات

د. علي أحمد محمد غزوان*

ملخص البحث:

تناول هذا البحث ظاهرة عمرانية مهملة تخطيطياً ودراسياً، وقد استهل بتعريف الضواحي وجذور وجودها في الحضارات القديمة واليمن إحداها، ولمحة على ظاهرة التحضر الحديث والمعاصر في العالم ونشوء المدن الجديدة ومدن الضواحي العصرية، ودورها في التخطيط والتنمية، وشبه غياب هذه السياسة في التجربة الحضرية اليمنية المعاصرة، وغياب مكاسبها التخطيطية والتنموية. كما سعى إلى تشخيص حال ضواحي أمانة العاصمة سكانياً وعمرانياً وتنموياً، ومعرفة أنواعها وأبرز مشاكلها، وتوضيح التحديات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها ضواحي العاصمة، وفي مقدمتها عجز الخدمات وغياب البنية التحتية وتنامي البناء العشوائي. وقد اتضح أن ضواحي العاصمة تفتقر إلى أبسط معايير التنمية الحضرية، ومن ثم فإنها تضاف إلى قائمة العشوائيات التي تتكاثر بشكل سرطاني حول العاصمة بعيداً عن التخطيط.

* أستاذ جغرافية المدن والتخطيط الحضري المساعد، بقسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

Abstract:

The study discusses a very important phenomenon in urban development studies in Yemen which is the dispersion of suburbs around Sana'a City "the Capital of Yemen". It covers the definition, existence and urban sprawl of suburbs and the roots of existence of slums in ancient civilizations and Yemen. The study also reviews the phenomenon of modern and contemporary urbanization in the world and the emergence of new modern suburb's cities which have become effective development and planning tools in developed countries and most developing countries. However, this urban policy is still absent in the contemporary urban experiment in Yemen.

The study displays the economic, social and environmental problems of suburbs around Sana'a City, especially the lack of services, the absence of infrastructure, and the growth of indiscriminate construction.

It is clear that the suburbs lack the simplest standards of urban development, and therefore can be added to the list of slums that multiply around the capital away from planning .

مقدمة الدراسة وأهميتها

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول ظاهرة جغرافية عمرانية غير مدروسة من قبل الباحثين والمتخصصين، وتعاني من الإهمال تخطيطياً وتنموياً من قبل الجهات المعنية وصناع القرار، التي تسهم في تفعيل الوظائف التنموية المزدوجة لضواحي أمانة العاصمة حين الاعتناء بها تخطيطياً وتنموياً، فهي أقطاب تنمية لمحافظة صنعاء، وأقطاب تخفيف عن العاصمة التي تمثل أكبر تجمع عمرني وسكاني في البلد. وبذلك صارت ضواحي أمانة العاصمة تعاني من تفاقم الإشكاليات التخطيطية والبيئية؛ نتيجة نموها وتمددها العمراني العفوي في قلب الظهير الريفي للعاصمة، وبشكل عشوائي على حساب الأراضي الزراعية والبيئة الريفية، ممثلة وباءً عمرانياً متنامياً ومعدياً، ولا تقتصر آثارها وأضرارها على معيشة وصحة وسلوك سكانها وبيئتها الجغرافية،

بل إنها تمثل بؤر لتلويث البيئة الطبيعية والاجتماعية من حولها، بما فيها تلويث الريف وتشويه جمال الطبيعة، وخلق تحديات أمنية وعقبات تنموية في المستقبل، وهذا يستدعي ضرورة التدخل الرسمي الفعال؛ للحد من التحديات التخطيطية والتنموية القائمة والمتفاقمة التي تُعاني منها ضواحي العاصمة ومحيطها الريفي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في النمو والتمدد العمراني العفوي (غير المخطط) لضواحي أمانة العاصمة، الفاقد لأبسط المعايير الحضرية، والذي تسهم في تشوية البيئة الريفية والحضرية على حد سواء؛ نظراً إلى غياب المخططات التوجيهية والتفصيلية لترشيد استخدامات الأرض في تلك الضواحي، وخلوها من البنية التحتية، وأغلب الخدمات، وتراكم البناء العشوائي، وأضحت تعاني من تلوث عمراني وبيئي شديدين، نتج عنها حالات مرضية ووباء عمراني سرطاني خطير، تتزايد آثاره الضارة على البيئة وصحة المجتمع ومستوى المعيشة ونوعية الحياة حاضراً ومستقبلاً، و لا تقتصر أضرارها على نطاقها العمراني وحيزها المكاني فقط بل تصل أضرارها إلى ظهيرها الريفي، وأصبح هذا الوباء العمراني متنامياً ومعديا، لوجود بيئة اجتماعية واقتصادية حاضنة كالفقر والبطالة، معززة بغياب السياسة الإسكانية لإيواء الفقراء، ومحدودي الدخل، والمهمشين، وغياب الإجراءات التخطيطية والتشريعية الفاعلة، بشقيها: العلاجية والوقائية في المرحلة المعاصرة، وفي الأفق المنظور.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تعريف مدن الضواحي، وإعطاء لمحة عن الجذور التاريخية لظهورها في اليمن والعالم القديم والحديث، وتوضيح المعايير التي تميز مدن الضواحي عن غيرها من المدن.
2- توضيح مدى الاهتمام بتنمية مدن الضواحي في العالم، وغيابها في سياسة التنمية الحضرية المعاصرة في اليمن.

3- توضيح الأهمية التخطيطية لضواحي أمانة العاصمة، وأهميتها التنموية المزدوجة، كأقطاب تخفيف عن أمانة العاصمة، وأقطاب تنموية لمحافظة صنعاء.

4- تشخيص حال ضواحي أمانة العاصمة، ومعرفة توزيعها، وأنواعها ،وعدد سكانها، ومساحتها، وخصائص عمرانها، وأبرز التحديات القائمة فيها، ومعرفة مدى ارتقائها إلى مستوى التنمية الحضرية، أو انحدارها إلى العشوائيات السرطانية.

5- تنمية الوعي والشعور بالمسؤولية حكومةً ومجتمعاً وأفراداً بمخاطر العشوائيات على البيئتين الحضرية والريفية، وعلى نوعية الحياة، ومستوى المعيشة، وصحة المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة منهجاً استقرائياً تحليلياً لتشخيص حالة ضواحي العاصمة؛ لمعرفة وضعها العمراني ومشاكلها القائمة، واستشراف ما سيكون عليه الحال في المستقبل إذا استمر نموها التلقائي والعفوي (غير المخطط)، من خلال الاستفادة من المراجع والدراسات السابقة في هذا المجال، والنزول الميداني، وتسجيل الملاحظات، وإجراء المقابلات الشخصية مع الجهات ذات العلاقة ومن لديهم اهتمام بالتخطيط الحضري، والاستفادة من تجارب البلدان التي قطعت أشواطاً في بناء مدن الضواحي.

تعريف الضاحية

الضاحية لغوياً: هي كلمة عربية مشتقة من ضحى، ويقصد بها الوضوح والتجلي، فيقال ضحضح الصبح أي ظهر نور الصباح، وانقشع الظلام، وعكسها الليل والظلمة، والضحى هي الساعات الأولى من النهار، كما يمثل وقت الضحى أجمل وأفضل ساعات اليوم، لأنها تجمع بين هدوء الليل ونور النهار ودفئه، ومن هذه الكلمة العربية بمعناها اللغوي وبمدلولها الاصطلاحي، تم اشتقاق اسم الضاحية، وجمعها ضواحٍ، والضواحي عبارة عن مدن عصرية خرجت من ضوضاء وصخب وتلوث المدينة إلى هدوء الريف ونقاء هوائه.

وتعرّف الضاحية Suburb اصطلاحياً بأنها: ظاهرة عمرانية حضرية حديثة النشأة في الغالب، تقع بالقرب من المدن الرئيسة، وتعرّف بأنها "منطقة سكنية يعيش سكانها حياة المدينة، ولكنها تنفصل عنها بمناطق خالية أو حقول زراعية"، كما يعرفها مورفي Murphy بأنها "مناطق حضرية انتقالية بين الريف والمدينة، تنفصل عنها بفراغ غير معمور يتراوح ما بين 15- 30 كم، وقد يصل إلى 45 كم"، كما تعرّفها بيجو Beaujeu" بأنها: مناطق محددة كثيفة السكان، قريبة من المنطقة السكنية للمدينة، لكنها غير مندمجة معها إدارياً"[1].

أما هذه الدراسة فقد عرفت مدن الضواحي "بأنها عبارة عن شتلات عمرانية حضرية محسنة ومخططة مسبقاً تتميز بوظيفة ما، غنية بالخدمات والمساحات الخضراء، تقع بالقرب من المدن الرئيسة بمسافة تتراوح بين 20و40 كم، ممثلة أقطاب تنمية وتخفيف في الوقت ذاته، وتتمتع بالجمع بين خدمات وامتيازات المدينة، وهدوء الريف ونقاء هوائه.

معايير مدن الضواحي العصرية

هنالك عدد من الشروط (المعايير) لتعريف وتمييز مدن الضواحي العصرية عن غيرها من المدن والتجمعات العمرانية، وهذه المعايير تختلف من دراسة إلى أخرى[2]، ومن أبرز هذه المعايير ما يأتي:

1- أنها منطقة عمرانية حضرية منعزلة عن المدينة، وتنفصل عنها بمناطق خالية أو حقول بمسافة تتراوح بين 15-45 كم.
2- التخطيط المسبق لتأسيس الضاحية.
3- تحديد الوظيفة الرئيسة للضاحية تخطيطياً قبل نشوئها (سكنية– صناعية– ترفيهية– تجارية).
4- غناها بالحدائق والمتنزهات الخضراء.
5- الاستقلال الإداري للضاحية عن المدينة الأم، أي وقوعها ضمن الحدود الإدارية لمحافظة أخرى.
6- اعتماد الضاحية على المدينة الأم في توفير الكثير من خدماتها.
7- سهولة الوصول من وإلى مدن الضواحي.

ظهور مدن الضواحي حول المدن اليمنية القديمة

تُعد الضواحي ظاهرة قديمة قدم المدينة ذاتها، ظهرت في مختلف الحضارات القديمة اليمنية والعراقية والمصرية واليونانية، فقد ظهرت الضواحي حول مدن مصر الفرعونية، ومدن بلاد الرافدين الأشورية والبابلية[3] وحول مختلف عواصم الممالك اليمنية القديمة، ففي وادي الجوف ظهر عدد من الضواحي حول مدينة معين عاصمة الدولة المعينية، منها مدينة (قرناو ويثل ونشق ونشان وخربة الحزم)، وحول مدينة مأرب السبئية ظهرت ضواحي (صرواح وبيحان وحريب)، وحول مدينة صنعاء القديمة، التي تعد إحدى أهم عواصم الدولتين السبئية والحميرية، ظهرت ضواحي (غيمان وشبام سخيم)[4].

وفي المشهد العمراني اليمني الحديث كانت مدينة صنعاء حتى عام 1962م، محاطة بعدد من الضواحي كالروضة وحده وسنع ووادي ظهر ، فضاحية الروضة اشتهرت بالحدائق، وعرفت بعاصمة الكروم[5] وحدة وسنع اشتهرتا بوجود المسابح[6] على مجاري الغيول، وهذه الضواحي والمتنزهات المنتشرة حول مدينة صنعاء، كانت تقوم بوظائف سكنية وزراعية وترفيهية وعلاجية بمفهوم ذلك العصر، إما لخدمة المجتمع المحلي، إما أن تكون متنفسات للزوار والوفود والبعثات الأجنبية[7]، وكان بناء مدن الضواحي الغنية بالمتنزهات على وفق معايير حضارية تعبر عن مدى تقدم أي أمة من الأمم في الماضي والحاضر، وستظل كذلك في المستقبل.

ظهور مدن الضواحي في العصر الحديث

كان أول ظهور لمدن الضواحي في العصر الحديث حول مدينة لندن، في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وكان يطلق عليها مدن الحدائق[8] التي انتشرت على المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن الماضي، بعد أن مكثت ردحاً من الزمن في المشتل البريطاني، ويُعد العالم البريطاني "اينزر هوارد Howard ,E" هو صاحب هذه الفكرة في أواخر القرن التاسع عشر، التي سمحت بتلك الطفرة في نشوء المدن الجديدة، بما فيها مدن الضواحي التي شهدتها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، التي انتشرت في أغلب البلدان الأوروبية كفرنسا وألمانيا، وكذلك ظهرت حول مدن الولايات المتحدة الأمريكية، ومدن الاتحاد السوفيتي سابقاً، وكان الهدف من إنشاء

المدن الجديدة في بريطانيا تخفيف الضغط السكاني على مدينة لندن، أي أنها أقطاب تخفيف Relief Poles، أما في فرنسا فقد مثلت أقطاب تنمية Development Poles لتنمية الأقاليم النائية[9] ومنهما انتشرت مدن الضواحي إلى مختلف بلدان العالم، مترافقة مع انتشار ظاهرتي التصنيع والتحضر، بل وأصبحت مدن الضواحي إحدى أهم الوسائل والأدوات التخطيطية الفعالة؛ لتحقيق التنمية المتوازنة بمختلف أبعادها، بما فيها التنمية الحضرية في مختلف بلدان العالم.

التحضر المعاصر في اليمن وشبه غياب لسياسة المدن الجديدة ومدن الضواحي

على الرغم من التاريخ الحضاري العريق للمجتمع اليمني، فإن عملية التحضر المعاصر في اليمن تأخرت إلى سبعينات القرن الماضي، حيث ظل سكان الحضر محدودين جداً؛ حتى قيام الثورة عام 1962م، إذ تم تقديرهم بـ 262 ألف نسمة، وبنسبة لا تتجاوز 5% فقط من إجمالي سكان اليمن آنذاك، ثم ارتفع العدد إلى أكثر من مليون نسمة عام 1975م، وبنسبة 14.8 %، وبلغ عدد سكان الحضر 5.6 مليون نسمة، وبنسبة 28.6% من إجمالي السكان عام 2004م، ويقدر سكان الحضر عام 2014م بـ8.7 مليون نسمة وبنسبة 33.6% من إجمالي السكان، أي أن ما يفوق ثلث السكان أصبح حالياً يسكن في المدن، جدول (1).

ومع ذلك لم تتبلور سياسة حضرية لإنشاء مدن جديدة، كأقطاب بديلة للتنمية الإقليمية، لتخفيف الضغط على المدن، وبالذات الرئيسة منها، التي تعاني من نموها وتمددها السرطاني، ومن الجدول (1) يتضح ارتفاع التحضر والنمو الحضري إلى حوالي ضعف النمو السكاني خلال العقود الماضية، إلا أن كليهما كانا يتجهان نحو الانخفاض التدريجي الحذر.

ونظراً إلى ما شهدته اليمن، وما زالت، من اضطرابات وتقلبات سياسية وإدارية بعد عام 2010م[10]، وما رافقها وتلاها من صراعات داخلية وتدخلات خارجية، فقد أدى ذلك، وما يزال، إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية... إلخ، وخلق المزيد من التحديات وتزايد المعاناة الإنسانية، وفي مقدمتها اتساع حلقات الفقر والبطالة وتردي الخدمات، وتوقف الرواتب وتراجع مختلف مؤشرات التنمية البشرية وهذا بالتأكيد سيلقي بظلاله سلباً على النمو السكاني

في البلد، إذ من المتوقع أن يرتفع معدل النمو السكاني إلى 3%، ومعدل النمو الحضري إلى 5% عام 2020م، وهي معدلات تم تجاوزها عام 2004م، وبذلك سيرتفع سكان الحضر في البلد إلى 11.8 مليون نسمة عام 2020م، وإلى 18 مليون نسمة عام 2030م، وسيصل حجم سكان الحضر إلى 31.4 مليون نسمة عام 2050م، ومن خلال هذا السجل الحضري وارتفاع درجة التحضر القائمة والمتوقعة، يتضح ارتفاع درجة التحضر في اليمن من 5% عام 1962م إلى 33.6% عام 2014م، ومن المتوقع أن تبلغ 54.2النسبة % عام 2050م، أي أن أكثر من نصف المجتمع سيسكنون في المدن، جدول(1).

جدول (1): التزايد السكاني والحضري في اليمن وأمانة العاصمة للمدة(1962- 2050م)

العام	سكان الجمهورية	معدل النمو	سكان الحضر	نمو سكان الحضر	نسبة سكان الحضر	سكان العاصمة	معدل النمو	نسبة سكان العاصمة
1962م	5247200	.	262360	-	%5	52002	-	%8.3
1975م	6931822	%2	1025910	%8.3	%14.8	135625	%7.4	%13.2
1988/86م	9664851	%4,2	1787997	%7.9	18.5	427185	%11	%23.9
1994م	14587807	%3,7	3423418	%9.3	%23,4	972011	%9	%28.4
2004م	19685161	%3	5637756	%5	28.64	1747834	%5.5	%31
2014م	26046023	%2,8	8738216	%4.5	% 33,6	2741149	%4.5	%31.4
2020م	31182751	%3	11795358	%5	%37.8	5303554	%11	%45
2030م	40441848	%2.6	17952081	%4.2	%42.3	9192401	%5.5	%51.2
2040م	49892220	%2.1	25221733	%3.4	%50.5	13713451	%4	%54.4
2050م	57966489	%1.5	31428214	%2.2	%54.2	17608420	%2.5	%56

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: 1- علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، مرجع سابق، ص 96.

2- إسقاطات الباحث بالاعتماد على المعادلة الأسية[11].

وأصبح حجم سكان الحضر فوق القدرة الاستيعابية للمدن، بل وعبئاً على التنمية، نظراً إلى ما تعانيه من تحديات تخطيطية واقتصادية واجتماعية وبيئية، مصاحبة لتمدد عمرانها الفوضوي، وعجز الخدمات، والبنية التحتية، وتزايد المخلفات، والبناء العشوائي[12] نتيجة تواضع السياسة الحضرية ما قبل عام 2010م، وغيابها التام بعد هذا التاريخ، بما فيها غياب سياسة المدن الجديدة، ومدن الضواحي في التنمية الحضرية حتى الوقت الراهن. فيا ترى كيف سيكون حال المدن اليمنية وسكانها عام 2020م وما بعده، إذا استمرت السياسة الحضرية القائمة؟، بالتأكيد ستكون الأمور أشد تعقيداً، ومن هنا تأتي الخطورة، مما يستدعي رفع درجة الإنذار، وضرورة التدخل التخطيطي الجاد والفعال؛ لتحديث السياسة الحضرية بشكل عام، والإسكانية بشكل خاص؛ لإيواء شريحة الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل، واتخاذ إجراءات عملية لها آليات تنفيذية مكانية فعّالة ومزمّنة، بما فيها بناء المدن الجديدة المتخصصة والضواحي العصرية، والاستعداد تخطيطياً وتنموياً لمكافحة العشوائيات، ومعالجة التحديات الحضرية القائمة ببعديها المكاني والإقليمي، وتأهيل ورفع القدرة الاستيعابية لمنظومة المدن اليمنية القديمة منها والجديدة؛ للحد من الهيمنة والتضخم والتشتت الحضري المكاني والإقليمي القائم والمتفاقم، وتحقيق الانتشار الحضري الإقليمي المتوازن والمستدام في البلد.

تضخم أمانة العاصمة وتواضع ضواحيها

تتربع أمانة العاصمة على قمة المنظومة الحضرية في البلد، باعتبارها أكبر المدن اليمنية سكاناً وأوسعها عمراناً، حيث كانت، وما تزال، أكثر المدن اليمنية جذباً للمهاجرين، فقد استقطبت 52% من إجمالي الهجرات الداخلية في البلد حسب نتائج تعداد 2004م[13]، أي أن ارتفاع درجة التحضر الذي شهدته اليمن خلال العقود الماضية كان أغلبه يتجه نحو العاصمة،

إذ ارتفع عدد سكانها من 52 ألف نسمة عام 1962م، إلى 2.7 مليون نسمة عام 2014م، وارتفع نسبة سكانها من 8.3% عام 1962م، إلى 31.4% من إجمالي سكان الحضر عام 2014م، جدول(1)، واتسعت مساحتها المعمورة من 3.8كم^2 عام 1962م إلى 353كم^2 عام 2017م[14]، وبذلك أضحت أمانة العاصمة في المرحلة المعاصرة تعاني من التضخم السكاني والعمراني السريع والمفرط، وتكابد عدداً من التحديات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تزايد حلقات الفقر والبطالة وعجز في الخدمات والبنية التحتية وتزايد البناء العشوائي والتمدد السرطاني للعشوائيات بداخلها ومن حولها وفي ضواحيها الريفية والحضرية.

ومنذ مطلع عام 2015م يلاحظ ارتفاع موجات الهجرات الفردية والنزوح الجماعي؛ نتيجة الحرب القائمة، وتعدد جبهات الصراع العسكرية في عدد من المحافظات، التي يتجه أغلب نازحيها نحو العاصمة، تمثل الحضن الدافئ، والأكثر أماناً للمجتمع اليمني - من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه - حيث تتوقع الدراسة ارتفاع معدل نمو سكان العاصمة إلى 11% خلال المدة (2015-2020م) وهو ما سيسمح بتضاعف عدد سكانها خلال هذه الست السنوات من 2.7 مليون نسمة عام 2014م إلى 5.3 مليون نسمة عام 2020م، وارتفاع حصتها إلى 45% من جملة سكان الحضر في البلد عام 2020م، ومن المتوقع أن يبلغ سكان العاصمة 17.6 مليون نسمة عام 2050م، ممثلة 56% من جملة سكان الحضر في البلد جدول(1) خاصة إذا استمرت السياسة الحضرية القائمة، وغياب المعالجات التخطيطية الحضرية والإقليمية الشاملة والمتوازنة، نظراً إلى إهمال المدن المتوسطة والصغيرة والمراكز الحضرية في البلد، وغياب سياسة المدن الجديدة المتخصصة في الأقاليم النائية والمحافظات الواسعة والمحرومة، ومدن الضواحي العصرية حول المدن الرئيسة، التي تسهم في مجملها في تحقيق الانتشار الحضري الإقليمي، والحد من التركز، والهيمنة، والتضخم الحضري المفرط للعاصمة.

ونظراً إلى تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي للنازحين والمهاجرين الجدد نحو العاصمة[15] فإن إمكاناتهم لا تؤهلهم لتعدّي هوامش كتلتها العمرانية، سواء للسكن بالنسبة إلى شريحة الفقراء، أو للبناء بالنسبة إلى طبقة الميسورين منهم، وهو ما يؤدي استيطانهم في حواف المدينة ومن حولها، وفي القرى الزراعية، والتجمعات العمرانية شبه الريفية والضواحي شبه الحضرية المتواضعة، التي تتمدد بعيداً عن التخطيط، وأضحت أمانة العاصمة بين فكي كماشة، بين النمو العمراني الفوضوي للأحياء الناشئة وتشويه المخططات القائمة فيها، وبين تمدد العشوائيات القائمة وتوالد عشوائيات جديدة من حولها وفي ضواحيها، وأصبحت محاصرة بالتجمعات العشوائية سواء منها المتواجدة في المناطق السهلية أم المتسلقة في التلال والمنحدرات المحيطة، التي تتمدد بشكل سرطاني في غفلة عن التخطيط، وأضحت تطوقها أحزمة الفقر والعشوائيات، بما فيها ظهور عدد من الضواحي الحضرية الرثة، بدلاً من الأحزمة الخضراء والضواحي العصرية، كما هو في معظم عواصم العالم.

الوظيفة الحضرية – الريفية المزدوجة لتنمية ضواحي أمانة العاصمة:

إن ظاهرة التحضر السريع في العالم خلال القرن العشرين، المستمرة حتى الوقت الحالي، نتج عنها تزايد المدن عدداً وحجماً، ويمثل اليمن أنموذجاً مصغراً لهذه الظاهرة، وتزايد مشاكل المدن بكل أبعادها خاصة في البلدان النامية واليمن إحداها، وبذلك تعاظمت الأهمية التنموية لمدن الضواحي في العالم ممثلة وسيلة تخطيطية ناجحة ومجربة وأداة تنموية فعالة ومعتمدة، نظراً إلى تزايد مكاسبها وجني ثمارها التنموية بأبعادها المكانية والزمانية، الاجتماعية، والبيئية الحضرية والريفية، واذا كانت تلك المكاسب تمثل دوافع لإنشاء مدن الضواحي في العالم؛ فإن لضواحي أمانة العاصمة -موضوع الدراسة- خصوصية استثنائية ووظيفة تنموية حضرية ريفية

مزدوجة، من الجدير الاهتمام بها، ويستدعي ضرورة تنميتها وإعطائها أولوية في برامج وخطط التنمية، لوجود ثنائية حضرية - ريفية مفرطة بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء، خارطة(1).

فمن جانب، تتربع أمانة العاصمة على قمة الهرم الحضري، وتمثل أكبر تجمع عمراني وسكاني في اليمن وجنوب شبه الجزيرة العربية، وتعاني من التضخم الحضري المفرط سكانياً وعمرانياً، ومن تفاقم المشاكل والتحديات البيئية والتخطيطية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية، بما فيها تزايد الفقر والبطالة وتمدد العشوائيات، وعجز في الخدمات والبنية التحتية وفي مقدمتها شبكات المجاري والسيول ومياه الشرب والكهرباء، ومع ذلك تنمو بداخلها ومن حولها تجمعات عمرانية تفتقر لأبسط المعايير الحضرية، نتيجة تدفق الهجرات التلقائية من الريف المجاور وباقي محافظات الجمهورية نحوها، ومن هنا تأتي أهمية ضواحي أمانة العاصمة باعتبارها مصدّات، ومستقبلات سكانية، وأقطاباً لتخفيف الضغط القائم والمتوقع على أمانة العاصمة.

ومن جانب آخر، تُعد محافظة صنعاء المحافظة الوحيدة التي تخلو من عاصمة إدارية، وتعاني من تواضع المدن المتوسطة والصغيرة والمراكز الحضرية، وتُعد أفقر محافظات الجمهورية في مؤشراتها الحضرية[16]. حيث تتوطن إدارة المحافظة ومجلسها المحلي ومكاتب جميع الوحدات التنفيذية وطاقمهما الإداري في العاصمة، وهذا الوضع ينسحب على مديرياتها، التي تعجز عن أداء مهامها وتقديم خدماتها كما يجب، إذ تحرم المحافظة من كثير من الخدمات والامتيازات التي تحظى بها باقي المحافظات، فجزء كبير من طاقمها الإداري هم من غير أبنائها، والجزء الآخر من شريحة المتنفذين وغير المؤهلين، مما يؤدي إلى تواضع كفاءة طاقها الإداري، وعجز تحصيل الموارد المحلية وسوء إدارتها واستثمارها، بل وتصرف أغلب مواردها خارج نطاقها الإداري، والأخطر من كل ذلك أن هذين المعيارين – كفاءة الأداء الإداري وحجم الموارد المحلية- يعدان

أهم المعايير في توزيع الموارد المركزية للبلد بين المحافظات[17]، كل ذلك يقود إلى محدودية الموارد الإجمالية (المحلية والمركزية)، وتواضع المخصصات الاستثمارية في المحافظة وحرمان أبنائها، وهذا ينسحب سلباً على الجوانب المعيشية والثقافية والتعليمية والتنموية والحضارية والمشاركة السياسية والإدارية لمجتمع المحافظة، مما أسهم في عزل المحافظة بشكل كبير عن محيطها الجغرافي، ونطاقها الإقليمي[18].

خارطة (1):انخفاض درجة التحضر في محافظة صنعاء وضرورة تنمية الضواحي القائمة فيها

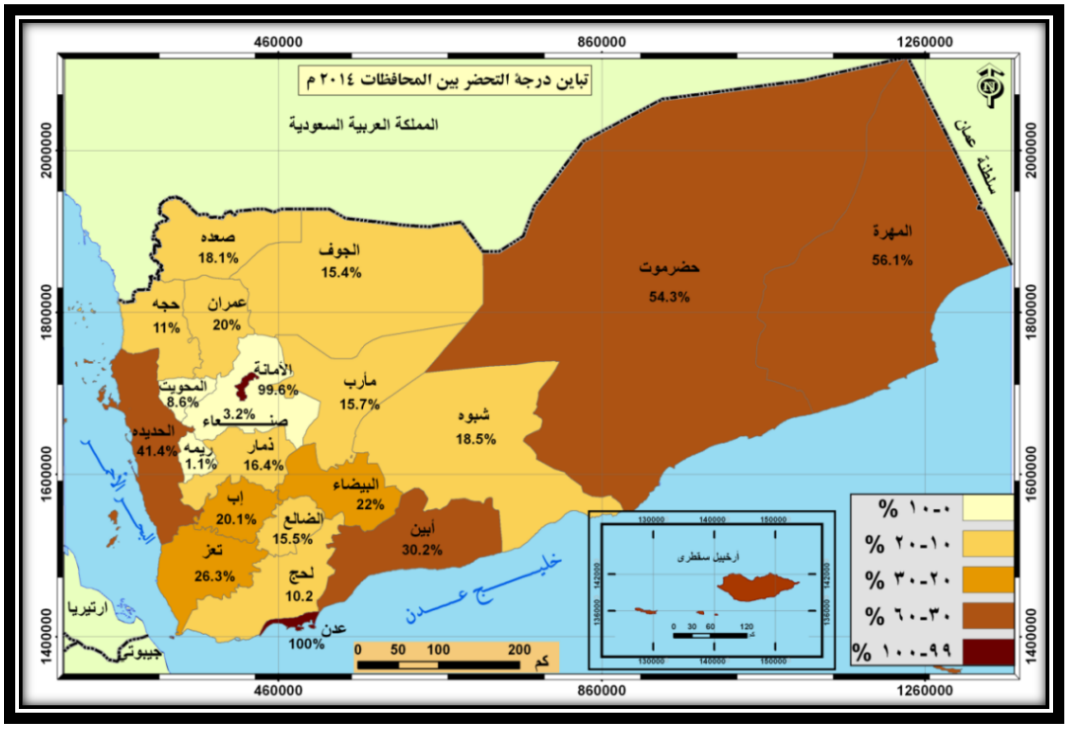

المصدر: علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، مرجع سابق، ص 110.

ومن هذا المنطلق تتبلور الأهمية الوظيفية المزدوجة لتنمية ضواحي أمانة العاصمة، باعتبارها مواقع وأقطاب تنموية لمحافظة صنعاء، وهي أقطاب ومراكز تخفيف عن العاصمة في الوقت ذاته، ممثلة حلقة وصل بين الريف والمدينة، فهي يد العاصمة في الريف، ويد الريف في

العاصمة، كما تتمتع بتوفر وسائل النقل وانخفاض التكلفة وسهولة الوصول إليها ، بل وتنشأ على أرض بكر تتميز برخص أسعارها موفرة إغراءات اقتصادية جاذبة للمستثمرين ورجال الأعمال وقوة العمل بعيداً عن ضوضاء وصخب وتلوث العاصمة، مما يساعد على سهولة التخطيط وتوفير الخدمات وضبط الجوانب الأمنية بعيداً عن العاصمة المتخمة بسكانها، كما ستعمل على استيعاب الفائض السكاني في المستقبل[19]؛ لتساعد على تنويع الخيارات والفرص؛ لتوفير فرص العمل والسكن لجميع، شرائح المجتمع بمن فيهم الشباب والفقراء ومحدودو الدخل والمهمشون.

وتجربة مدن الضواحي تجربة أثبتت نجاحها، فقد أدخل العالم الفرنسي "بيرو Perroux" مصطلح قطب النمو عام 1950م في الأدب الاقتصادي التنموي، كما اقترح هورد ومكنزي Hurd &Mckenzi نموذج النوايا المتعددة بدلاً من المركز المنفرد، بهدف توزيع المواقع والفرص الحضرية والتنموية[20] وقد يكون بداية قطب النمو أو الضاحية شركة أو مصنع، ومن خلال التجاذب الوظيفي والخدمي تصبح مدينة، وسرعان ما تتسع دوائر نفوذها في تنمية إقليمها المجاور، وبذلك تعرّف مراكز النمو أو أقطاب النمو Growth Poles بأنها "مراكز لجذب السكان والاستثمارات والنشاطات الاقتصادية الصناعية والخدمية والعمرانية" كما تعرّف الأقطاب التنموية بأنها "أماكن تتركز فيها الاستثمارات وفرص العمل وقوة العمل ورؤوس الأموال في مناطق متعددة في البلد"[21] مما يسهم في تحقيق التوزيع المكاني والإقليمي العادل والمتوازن لثمار التنمية، وتقليل الفجوة التنموية بين الريف والحضر[22] ومن ثم فتنمية ضواحي العاصمة والاعتناء بها يُعدّ بُعدًاً هاماً، ونموذجاً متقدماً للحد من التشتت أو الهيمنة الحضرية بين الأقاليم اليمنية، ويعمل على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة.

إن دول العالم في هذه المرحلة تتجه إلى وضع خطط عملية وبرامج تنموية؛ لتهيئة مدنها للمستقبل، من خلال إنشاء عدد من الأحزمة والمصدّات الحضرية للمدن الرئيسة التي تدور في

فلكها، كمدن الضواحي الجديدة New Suburbs القريبة منها بمسافة تتراوح بين (10- 50 كم) ونطاق آخر من المدن بمسافة تتراوح بين (40-100كم) يطلق عليها مدن التوابع Satellite Towns، فضلاً عن التوجه التخطيطي لتنمية المدن المتوسطة والصغيرة، وإنشاء عدد من المدن الجديدة New Towns في الأقاليم النائية البعيدة عنها لتكون أقطاباً تنمويةDevelopment Pole[23].

ضواحي أمانة العاصمة في المرحلة المعاصرة:

هنالك عدد كبير من التجمعات العمرانية التي تحيط بأمانة العاصمة، وقد تم تصنيفها إلى نوعين: الأول: تجمعات عمرانية ريفية، والثاني: تجمعات عمرانية حضرية، أو شبه حضرية يمكن تفصيلها كما يأتي:

أولاً: الضواحي الريفية (ضواحي القرى الزراعية)

هي تلك التجمعات العمرانية القديمة والموروثة المتمثلة في القرى الزراعية الريفية، التي يسكنها في الغالب سكانها الأصليون، وتتصف بطابعها ومواد بنائها المحلية، وعمرانها اليمني الريفي الأصيل، التي ما زالت تمارس دورها الزراعي المتمثل في فلاحة الأرض وتربية الحيوان، ويوجد منها في أمانة العاصمة 140 قرية ريفية، منها 55 قرية أصبحت مأسورة، وتقع بين ثنايا النسيج العمراني لأمانة العاصمة على شكل جيوب ريفية شاذة ضمن محيطها الحضري، و45 قرية تقع في نطاق المتصل الريفي الحضري Urban – Rural Continuum آيلة للاستسلام الحضري، و40 قرية تحيط بالكتلة العمرانية للمدينة وداخل حدود أمانة العاصمة، تمثل نواة للتوسع العمراني العشوائي حول العاصمة[24] ،فضلاً عن وجود 3117 قرية زراعية[25] تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صنعاء تحيط بالعاصمة، من كل الجهات، ممثلة بؤراً عمرانية تتكاثر من حولها المساكن العشوائية، وتتمدد أفقياً على حساب الأراضي الزراعية والبيئة الريفية المجاورة[26].

ثانيا: الضواحي شبه الحضرية

تمكنت الدراسة من تحديد 20 ضاحية حضرية، أو شبه حضرية حول أمانة العاصمة، تقع داخل النطاق الدائري المقترح من قبل الدراسة لتحديد ضواحي أمانة العاصمة، بمسافة دائريّة تحيط بالمدينة من كل الجهات مركزها ميدان التحرير ونصف قطرها 50كم[27]، خارطة (2) وجدول (2)، منها 18 ضاحية تتواجد ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صنعاء، ومنها ضاحيتان تقعان خارج الحدود الإدارية لمحافظة صنعاء، إحداها ضاحية ثلا ضمن الحدود الإدارية لمحافظة عمران، والأخرى ضاحية شبام كوكبان التي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة المحويت. كما هو الحال في ضواحي متنة في بني مطر، وضروان في همدان وبيت السيد في بني حشيش، وجحانة في خولان، والمديد في مديرية نهم، وحمام جارف في بلاد الروس، وكلية الجامعة وبيت مران في أرحب... إلخ، وهي الضواحي المقصودة، التي ستتناول الدراسة بعضا من خصائصها في الفقرات القادمة.

ويقدر إجمالي عدد سكان ضواحي أمانة العاصمة بـ63371 نسمة، وبمساحة إجمالية تقدر بـ26.3كم^2[28] وتتصف هذه الضواحي بتباينها الشديد في حجمها السكاني ومساحتها المعمورة، ناهيك عن التباين في مورفولوجيتها وشكلها العمراني، والخدمات التي تقدمها لسكانها وريفها المجاور، حيث تعد ضواحي شبام كوكبان وجحانة وثلا ومتنة الأكثر سكاناً والأوسع مساحةً، في حين تعد ضواحي عصفان وحمام جارف، ومفحق أقلها سكاناً وأصغرها مساحةً، وهنالك عدد من الضواحي تضرر عمرانها ونزح جزء من سكانها بل وتم تدمير مرافقها وخدماتها القائمة، جدول (2).

خارطة(2) التوزيع المكاني لضواحي أمانة العاصمة عام 2018م

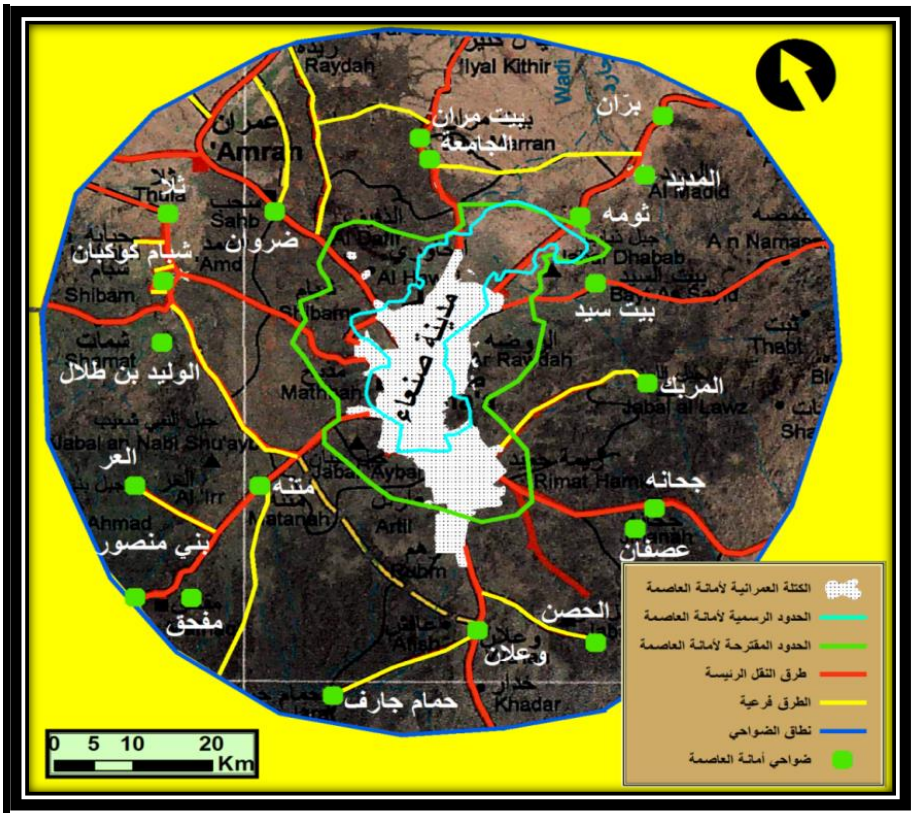

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الزيارات الميدانية وصورة فضائية لمنطقة الدراسة عام 2017م، واستخدام برنامج ARC GIS.

نشأة ضواحي أمانة العاصمة

من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية اتضح أن معظم ضواحي أمانة العاصمة، كانت في البداية إما عبارة عن قرى ريفية وإما أسواقا محلية[29]، ظهرت قبل شق الطرقات في عقدي السبعينيان والثمانينيات، التي ربطت العاصمة بباقي المحافظات[30]، وإن منها ضواحي حديثة النشأة، ظهرت بعد شق هذه الطرقات، التي سمحت بانتعاش تلك الأسواق وبعض القرى الريفية التي تقع على مساراتها مثل برّان وجحانة ووعلان ومتنة وبيت مران وشبام كوكبان وثلا، في حين اندثر أغلب الأسواق النائية والبعيدة عنها، كما تم ربط المراكز الإدارية

وبعض القرى المهمة والنائية بطرق فرعية منذ أواخر الثمانينات حتى مطلع الألفية الثالثة كالعر ومفحق وحمام جارف والحصن والمربك والمديد. خارطة(2).

جدول (2)تباين الحجم السكاني والمساحة العمرانية لضواحي أمانة العاصمة عام 2018م

الضاحية	المديرية	الوظيفة	السكان[1]	المساحة[2]	الضاحية	المديرية	الوظيفة	السكان[1]	المساحة[2]
الوليد بن طلال	بني مطر	سكنية	800	0.7	العر	الحيمة الداخلية	إدارية	2344	0.8
حمام جارف	بلاد الروس	ترفيهية	504**	0.5	مفحق	الحيمة الخارجية	إدارية	627	0.7
كلية الجامعة	أرحب	تعليمية	1692	1.1	متنه	بني مطر	إدارية	5770	3
عصفان	جحانه	تعليمية	448	0.3	ثلا	ثلا	إدارية	11981	3.5
وعلان	بلاد الروس	إدارية	2202	0.6	الحصن	الحصن	إدارية	2552	0.5
المربك	خولان الطيال	إدارية	3035	1	برّان	نهم	مختلطة	خالية*	0.4
شبام كوكبان	كوكبان	إدارية	13282	3.9	ثومة	نهم	مختلطة	451**	0.5
بيت سيد	بني حشيش	إدارية	2524	0.9	ضروان	همدان	مختلطة	2715	0.9
بيت مران	ارحب	إدارية	5381	2.2	بني منصور	الحيمة	مختلطة	963	0.4
المديد	نهم	إدارية	2415**	1.3					
جحانه	جحانه	إدارية	8595	3.1	الإجمالي	20	--	63371	26.3 كم^2

المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- نتائج تعداد 2004م وإسقاطات الباحث لعدد السكان حتى عام 2018م مستخدماً المعادلة الأسية سالفة الذكر.

* - ضاحية منكوبة ومدمّرة لوقوعها في جبهة عسكرية وأصبحت خالية تماماً من السكان.

**- ضاحية متضررة من الضربات الجوية دُمّر جزء من عمرانها ونزح جزء من سكانها.

2- المساحة من خلال صورة فضائية لاند سات 2017م و باستخدام برنامج ARC GIS.

وبذلك سمحت تلك الطرق الرئيسة وتفرعاتها بإنعاش وتوسع بعض الأسواق والمراكز الإدارية القائمة سالفة الذكر، بل وسمحت بخلق مواضع جديدة، وعقد نقل محلية أكثر جذباً، لخلق أسواق جديدة ونشوء تجمعات عمرانية حديثة، كثومة وضروان وكلية الجامعة وبني منصور... إلخ. حيث تمثل مواقع مناسبة لتوطن المحلات التجارية ومحطات الوقود والتموين وبعض الخدمات كالمدارس والمستوصفات... إلخ، ومن خلال التزايد السكاني والتجاذب الوظيفي وتزايد الاحتياجات الإسكانية، تمدد عمران مدن الضواحي؛ نظراً إلى غياب سياسة المدن الجديدة ومدن الضواحي في برامج وخطط التنمية الحضرية والوطنية.

كان هذا النمو العمراني عفوياً تلقائياً (غير مخطط عمرانياً ووظيفياً) تظهر على شكل تراكمات شريطية من المباني العشوائية الهشة على امتداد محاور الحركة، نتج عنها ضواح عمرانية شبه حضرية، أو مدن ضواح حضرية رثة، يتسع عمرانها بشكل فوضوي على حساب الأراضي الزراعية والبيئة الريفية، فاقدةً لأغلب المعايير والمواصفات الحضرية.

أنواع ضواحي أمانة العاصمة

من خلال معايير مدن الضواحي يتضح أن ضواحي أمانة العاصمة البالغ عددها 20 ضاحية، خارطة (2) لا ينطبق عليها أهم المعايير التخطيطية والوظيفية (2 و3 و4) سالفة الذكر، في حين تنطبق عليها باقي المعايير التي فرضتها مواضعها ومواقعها الجغرافية؛ وبذلك تعد الوظيفة المكتسبة للضاحية (الوظيفة غير المخططة) التي أصبحت تمارسها الضاحية في الوقت الحاضر، هي المعيار الذي تمكنت الدراسة من خلاله تصنيف ضواحي أمانة العاصمة إلى ثلاثة مجاميع رئيسة، جدول (2)، وهي كما يأتي:

أولاً: الضواحي السكنية الحديثة والمخططة

تُعد ضاحية الوليد بن طلال السكنية الواقعة في مديرية بني مطر غرب الأمانة، وتبتعد عن مدينة صنعاء بمسافة 22كم، هي الضاحية الوحيدة التي تنطبق عليها أغلب معايير الضواحي العصرية، نشأةً وتخطيطاً ووظيفةً وعمراناً، ومع ذلك ما زالت تفتقر إلى معيار رئيس للضواحي وهو غياب الحدائق والمتنزهات الخضراء، التي تُعد الصفة والميزة التي تتحلّى بها مدن الضواحي

العصريّة، وهذه الضاحية قام ببنائها رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال لتأوي من نجا من الكارثة الطبيعية التي تعرّضت لها قرية الظفير أثناء الإنزلاق الصخري لجبل الظفير على سكان ومساكن القرية بتاريخ 2005/12/30م[31]، وعلى إثر هذه الكارثة تكفّل ، ببناء 100 وحدة سكنية بديلة لمن نجا من هذه الكارثة، على شكل مدينة سكنية مخططة، ومسفلتة الشوارع ومبلطة الأرصفة، وتشتمل على مركز صحي ومدرسة وجامع، التي تم افتتاحها بتاريخ 25/5/ 2009م[32]، تُعد هذه الضاحية أنموذجاً مصغراً ومتواضعاً للضواحي السكنية العصرية.

ثانياً: الضواحي غير المخططة وذوات الوظيفة المكتسبة

هي تلك الضواحي حديثة النمو التي ظهرت بشكل تلقائي، وتبلورت لها وظيفة تمارسها كنشاط واضح يميّزها عن غيرها من الضواحي والتجمعات العمرانية، ومن هذه الضواحي ما يأتي.

1- الضواحي ذوات الوظيفة الترفيهية

تعتبر ضاحية حمام جارف الواقعة في مديرية بلاد الروس جنوب العاصمة، وتبعد عنها بمسافة27كم، الضاحية الترفيهية الوحيدة التي نشأت على نبع مائي طبيعي للمياه الحارة، حيث يتوفر فيها عدد محدود من الحمامات والمسابح، ورغم محدوديتها وغياب أو عجز باقي الخدمات، وما تعانيه من نمو وتراكم للمباني العشوائية، إلّا أنها تمثل مؤشراً إيجابياً لتبلور الضواحي الترفيهية المتخصصة، تهدف إلى استثمار وتوظيف المعطيات الطبيعية المتاحة في الجانب الترفيهي، للاستجمام والاستطباب والترفيه وقضاء وقت الفراغ، لكن هذه الضاحية تعرضت للتدمير الشديد بالضربات الجوية، مما دمر جزءاً كبيراً من مكوناتها الترفيهية.

2- الضواحي ذوات الوظيفة التعليمية

تُعد ضاحيتا عصفان بخولان وكلية الجامعة بأرحب، ضاحيتين تعليميتين حديثتي النشأة والوظيفة، إذ نشأت بعد عام1990م، بعد توطن كليات فرعية لجامعة صنعاء فيهما، فضاحية عصفان الواقعة في الجهة الجنوبية للعاصمة بمسافة25كم تتواجد فيها كليات التربية والآداب والعلوم، وضاحية كلية الجامعة الواقعة في الجهة الشمالية للعاصمة بمسافة17كم، تتواجد

فيها كلية التربية، و تُعدا ضاحيتين تعليميتين ومركزين للتنمية الإقليمية، وكان لوجودهما دور إيجابي في تخفيف الضغط على جامعة صنعاء وأمانة العاصمة من جانب، كما تمثل مراكز ومواقع تعليمية لتنمية الريف المجاور للعاصمة من جانب آخر، ولكن اتضح أنها لم توظف ولم تستثمر تنموياً كما يجب، حيث لم يرافق وجودهما خطة تعليمية وتنموية متكاملة، إذ تفتقر للخدمات والمرافق الإضافية، وفي مقدمتها المرافق السكنية لطلابها ولطاقمها الإداري والأكاديمي العاملين فيها، حيث يسكن أغلب طلابها وطاقمها الإداري والأكاديمي في أمانة العاصمة، وما رافق ذلك من ازدحام مروري، ذهاباً في الصباح، وإياباً في وقت الظهيرة، وظلت لما يقارب ربع قرن من الزمن منذ نشأتهما حتى الوقت الراهن مباني تعليمية مجردة من كل المرافق الضرورية سالفة الذكر، بما فيها تواضع المطاعم، وباقي الخدمات والمستلزمات التعليمية كالمكتبات ومحلات التصوير... إلخ، وخاصة ضاحية عصفان، نتيجة وقوعها بعيداً عن الخط الرئيس بمسافة 3كم، في حين تُعد ضاحية كلية الجامعة أكثر انتعاشاً من تلك ليس لوظيفتها التعليمية بل بسبب موقعها المناسب، حيث أصبحت سوقاً محلية ومركزاً تجارياً أكثر حيوية، مما يستدعي حسن اختيار الموضع والموقع قبل توطين مثل هذه المشاريع التنموية، وأصبحت كلاهما تعاني من النمو العمراني العشوائي وتكابد عدداً من التحديات التخطيطية والعمرانية و البيئية، خاصة ضاحية كليات الجامعة.

حيث نستطيع القول إن مثل هذه المشاريع التي تعتبر تنموية بامتياز فقدت الهدف الجوهري من وجودها، فلم تجن ثمارها التي كانت متوقعة من إنشائها كما يجب، سواء في تخفيف الضغط على العاصمة أو في تنمية إقليمها المجاور، بل أضافت أعباء ومشاكل مرورية وتضييعاً وهدراً للوقت والجهد والمال ذهاباً وإياباً، حيث تشهد تركزاً بشرياً من الصباح حتى الظهيرة، وتعاني من خلوها ووحشتها باقي ساعات اليوم.

3- الضواحي ذوات الوظيفة الإدارية

يعرّف الحضر في اليمن بأنهم "سكان أمانة العاصمة، وعواصم المحافظات، ومراكز المديرات، وكل تجمع عمراني يبلغ سكانه 5000 نسمة فأكثر"[33]، وهذا التعريف يعتمد على معياريّ الوظيفة الإدارية والحجم السكاني، وبذلك تمثّل 12 ضاحية مراكزاً إداريةً للمديريات المحيطة بأمانة العاصمة، تقع 10 ضواح إدارية منها في محافظة صنعاء، وهي ضواحي: (جحانة والمربك والحصن وبيت السيّد ووعلان والمديد وبيت مرّان والعر ومفحق ومتنة)، التي تمثل مراكز إدارية للمديريات التالية على التوالي: (جحانة، خولان الطيال، الحصن، بني حشيش، بلاد الروس، نهم، أرحب، الحيمة الداخلية، الحيمة الخارجية، بني مطر) وضاحية ثلا مركز مديرية ثلا بمحافظة عمران، وضاحية شبام كوكبان مركز مديرية كوكبان بمحافظة المحويت، خارطة(2)، ومن خلال النزول الميداني والمقابلات الشخصية[34] أتضح إن جميع هذه الضواحي ذوات الوظيفة الإدارية تفتقر إلى الحدائق والمتنزهات الخضراء، ومخططات استخدامات الأرض لترشيد عمرانها في الوقت الحاضر، وتوجيه نموها في المستقبل، باستثناء ضاحية جحانة التي توفرت فيها مخططات بشكل متأخر، ومع ذلك فهي تواجه عدداً من المعوقات العمرانية القائمة قبل التخطيط، وعدداً من التجاوزات عليها بعد التخطيط، ونمواً عشوائياً خارج النطاق المخطط في الأطراف، مما يعني أن النمو العمراني العشوائي هو السائد في هذه الضواحي التي تغلب عليها التراكمات العمرانية والتمدد الشريطي على امتداد محاور الحركة، ويعاني من اختلاط مواد البناء ومحدودية عدد الأدوار وسيادة البناء بالطوب الإسمنتي(البلك)، كما يتواجد في كل ضاحية من هذه الضواحي الإدارية مجمع حكومي ومركز شرطة ومدرسة ثانوية ومدرسة إلى ثلاث مدارس أساسية ومستشفى حكومي ومركز اتصالات، كما تتميز ضاحية جحانة بوجود معهد مهني، وضاحيتا جحانة ومفحق بوجود محكمة قضائية لكل منها، وضاحية وعلان بوجود مركز إرشاد زراعي، كما بدأ ظهور مدارس أهلية في عدد من هذه الضواحي وعدد من الفنادق المتواضعة (اللّوكندات)، كما هو الحال في ضواحي شبام كوكبان، وجحانة، ومتنة، كما تُعد جميع هذه الضواحي أسواقاً محلية لتسويق بعض المنتجات الزراعية كالقات والخضروات،

فضلاً عن بيع وشراء الحيوانات، يرتادها العديد من الزوار سواء من داخل المديرية أم من خارجها، كما يوجد فيها عددا من المحلات التجارية، وعددا من المستوصفات والعيادات الطبية والصيدليات العلاجية الخاصة، مما يعني أن هذه الضواحي أصبحت تمارس وظائف ونشاطات أخرى بجانب وظيفتها الإدارية، غير النشاط الزراعي والرعوي الريفي الأصيل، فهي ضواح إدارية وتجارية وخدمية وأسواق محلية لخدمة سكانها والقرى المحيطة بها، وهذا التنوع والتعدد الوظيفي لهذه الضواحي يمثل مؤشرات للممارسات الحضرية، فضلاً عن استمرار ممارسة الزراعة والرعي داخلها ومن حولها، مما أدى إلى اختلاط النشاطات الحضرية والريفية.

ثالثاً: الضواحي ذوات الوظائف المختلطة

تتواجد أربع ضواح غير واضحة الوظيفة، بل عشوائية التخطيط ومختلطة الوظيفة، تتميز بأنها حديثة النشأة، ظهرت على محاور الحركة الرئيسة للعاصمة التي تربط أمانة العاصمة بباقي المحافظات؛ ممثلةً أسواقاً محلية، تتوفر فيها المحلات التجارية وبعض الخدمات، منها ضواحي: ضروان، وبني منصور، وثومة، وبرّان، ولم تتبلور لهذه الضواحي وظيفة رئيسة إسوةً بباقي الضواحي سالفة الذكر، وتعاني من تمددها العمراني العشوائي بشكل شريطي في الغالب على امتداد محاور الحركة، تمثل مواقع بديلة لمراكز إدارية قائمة في تلك المديريات، ومؤهلة لترشيحها ضواحي إدارية وخدمية في المستقبل.

خصائص ضواحي أمانة العاصمة

من خلال الدراسة والملاحظات الميدانية والمقابلات الشخصية، اتضح أن ضواحي أمانة العاصمة تعاني عدداً من الاختلالات التخطيطية، والبنيوية، والعمرانية، والوظيفية، والخدمية، والبيئية، والجمالية ومن أبرز هذه الاختلالات ما يأتي:

1- جميع ضواحي أمانة العاصمة لم تنشأ بشكل مقصود ومخطط مسبقاً كضاحية حضرية، موقعاً وتخطيطاً ووظيفةً، باستثناء ضاحية الوليد بن طلال، بل تُعد مواقعها ووجودها، ونموها تلقائية وعفوية، حيث تتواجد أغلبها في أخصب الأراضي الزراعية.

2- تفتقر هذه الضواحي إلى المخططات التفصيلية لاستخدامات الأرض - باستثناء ضاحية جحانة- وتعاني من تداخل واختلاط استخدامات الأرض المختلفة، وتداخل الأصوات، وتزايد الضوضاء (تلوث سمعي).

3- يمتد عمران هذه الضواحي بشكل شريطي متصل على امتداد الطرق الرئيسة، مما يؤدي إلى مضاعفة الأعباء، ويرفع تكلفة مدها وملاحقتها بالخدمات الضرورية.

4- الارتفاع الجنوني لأسعار الأراضي في قلب الضواحي، إذ تصل إلى مليون ريال/3م^2 [35] وتتراجع أسعارها بشكل تدريجي في محورها الطولي، ولكن أسعارها تنحدر بشكل حاد في محورها العرضي.

5- تمثل هذه الضواحي أسواقاً محلية تصل ذروة ازدحامها في ساعات الصباح، حيث تزدحم بالسيارات والعربات والباعة المتجولين، مما يسهم في خلق اختناق مروري شديد مُعيق لانسياب الحركة المرورية، في حين تشكو فراغها ووحشتها باقي ساعات اليوم.

6- غياب البنية التحتية ومن أهمها (مجاري الصرف الصحي، مجاري السيول، مياه الشرب) وعجز كبير في باقي الخدمات، ومن أشدها ضرراً على البيئة غياب خدمات النظافة.

7- شبه غياب لمشاريع التنمية الحضرية التي تسمح بإنعاش هذه الضواحي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً؛ لإكسابها بعضاً من الصفات الحضرية، ووجود بعض المشاريع لا يعني أنها مستثمرة تنموياً كما يجب، كضاحيتي عصفان، وكلية الجامعة.

8- خلو جميع الضواحي من المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية (الحدائق، والمتنزهات الخضراء، والملاعب... إلخ) التي تُعد من أبجديات مدن الضواحي العصرية.

9- محدودية المباني المسلحة والحديثة، وسيادة المساكن الشعبية والمهترئة المبينة بالطوب الإسمنتي (البلك)، وتعاني من اختلاط مواد البناء بين المساكن، وتراكمٍ مخلفاتها من حولها، وتشوهٍ في منظرها العمراني (تلوث بصري) بما فيها انتشار مساكن العشش وأحياء المهمشين.

10- الشعور المشترك لأغلب ساكنيها بالتهميش والحرمان؛ لتزايد الفقر والبطالة وندرة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وممارسة الحرف الهامشية كالتسول، وهذا المشهد يختلف عمّا هي عليه مدن الضواحي العصرية، التي تتميز بالفلل الراقية التي يسكنها الأثرياء.

11- لا يزال جزء من سكان هذه التجمعات السكانية والمزارعون المجاورون يملكون قطعاناً من الأغنام والماعز التي تجوب أحياءها، وتقتات على تلك المخلفات، فضلاً عن انتشار وتكاثر الحيوانات الضالة، كالكلاب والحمير؛ مما يفقدها أي مظهر من مظاهر الحياة الحضرية.

12- تعاني من تراكم أكوام القمامة شبه الدائمة بداخلها ومن حولها، واختلاط المخلفات والنفايات التجارية بالمنزلية، ويتم حرقها للتخلص منها، فضلاً عن طفح البيارات **(الحفر الامتصاصية)** وما يرافق ذلك من تلوث للماء والهواء والتربة (تلوث بيئي)، وهو ما يجعلها بيئة غير صحية لسكانها ومحيطها الريفي.

13- لم تُبد المجالس المحلية أي اهتمام في تأهيل وتنمية هذه الضواحي، أو إعداد المخططات التفصيلية، وتوفير الخدمات والبنية التحتية، بل يقتصر دورها ويتركز اهتمامها على جباية الضرائب.

هذا جزء مما تعانيه ضواحي أمانة العاصمة. **والسؤال هنا:** هل تنطبق صفة (التنمية الحضرية) على هذه الضواحي أو تضاف إلى سلّة وكوم العشوائيات التي تتمدد بشكل سرطاني حول العاصمة؟ وسوف نترك الجواب حتى يتم تشخيص مفهوم ودلالة مصطلحي التنمية الحضرية والعشوائيات.

التنمية الحضرية :

التنمية الحضرية تتكون من مصطلحين، هما: (التنمية والحضرية):

فالتنمية Development تشير إلى التحسّن والتقدّم الإيجابي للتنمية بأبعادها المختلفة، والتنمية غير النمو، فالنمو قد يأخذ جوانب إيجابية وأخرى سلبية، في حين التنمية لا تأخذ إلّا الجوانب الإيجابية فقط، حيث تُعَرّف التنمية بـ"أنها عملية انتقال نوعي من الوضع الحالي إلى وضع اقتصادي واجتماعي وعمراني وبيئي أفضل"[(36)]، وعرّفها أحمد عبد العال "بأنها نتاج كل ما

يخطط له، ويتم تنفيذه ومتابعته بطريقة علمية على مستوى الفرد والمجتمع والبيئة، من مشاريع اقتصادية وخدمات اجتماعية، تؤدي بالفرد ومجتمعة إلى حال أفضل وظروف معيشية أحسن"[37].

أما مصطلح **الحضر**[38] في اللغة العربية فيعني الإقامة والاستقرار، ويدل على أسلوب ونمط متميزين في الحياة والاستقرار والإقامة الدائمة سواء في القرية أم في المدينة[39]، أما في اللغة الإنجليزية فيقصد بالحضر Urban سكان المدن، أو هو "كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة"[40] وهو مرادف لكلمة Rural التي تعني (الريف)الذي يعني السكن في القرى، ويمتهن سكانه الزراعة وتربية الحيوان (أي الريف يترادف مع الحضر) أما الحضر لدى الكُتّاب والعلماء المعاصرين فأنه يطلق على سكان المدن والمراكز الحضرية، بغض النظر عن المدلول اللغوي لمفهوم الحضر، ويعرّف سكان الحضر في الجمهورية اليمنية بأنهم "سكان أمانة العاصمة، وعواصم المحافظات ومراكز المديرات، وكل تجمع عمراني يبلغ عدد سكانه (5000) نسمة فأكثر"[23] وما عداهم فهو ريف، وبذلك فسكان الحضر Urban populations هم سكان المدن City's populations بمختلف أنواعها ومراتبها بما فيها مدن الضواحي. **والتحضر** Urbanization هو الانتقال من الريف إلى المدن، ويشير إلى التغير الكمي وزيادة سكان الحضر. **والحضرية** Urbanism هي تغير نوعي في سلوك سكان الحضر[41] إذ تشير إلى الجوانب الإيجابية والنوعية للحياة في المدينة لكل من الإنسان(مجتمع المدينة) والمكان (البيئة الحضرية)، شاملاً التحسّن والتقدّم الإيجابي والنوعي في الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والتخطيطية، والمعيشية، والمهنية، والبيئية، بما فيها سلوك الإنسان نفسه ونمط العمران... إلخ، وتعرّف الحضرية "بأنها أبعد من كونها عملية انتقال لمجموعة أفراد من القرية إلى المدينة، أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي والتجاري، ولكنها تتضمن تغييرات أساسية تشمل تفكير الناس وسلوكهم وقيمهم الاجتماعية"[42]، ويشير طبّارة في هذا الصدد، إلى أن الحضرية (التمدين) يمكن النظر إليها كمحصّلة للصراع الجدلي بين قوتين، قوة تمدين المهاجرين من قبل المدينة، وقوة ترييف

المدينة من قبل المهاجرين الريفيين، ويحسم هذا الصراع إما لصالح الحضر وإما لصالح الريف، وذلك حسب القوة النسبية لكل من الجانبين[43].

إذاً فالمصطلحان- التنمية والحضرية - كلاهما يشير إلى التحسّن والنهوض والتقدّم الإيجابي لقيادة الإنسان والمجتمع والتنمية ونمط العمران حاضراً ومستقبلاً في المدينة، نحو الأفضل في كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والعمرانية التي تسهم في رفع نوعيّة وجودة الحياة، وتحقيق رفاهية الإنسان، مع الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة البيئة، والحياة الحضرية.

وتعرّف التنمية الحضرية Urban Development "بأنها عملية تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، وتحقيق التنمية الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد، والمحافظة على البيئة وحمايتها، واحترام التنوع الثقافي للمجتمع"[44] كما تعرّف التنمية الحضرية "بأنها مجموعة من العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة، عبر تأهيل العشوائيات، وتوفير كل الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، والمساحات الخضراء التي تحتاجها؛ مما يساعد على تخفيف مشاكلها وتحقيق الحياة الكريمة لسكان المدن".

ولذلك فمن الأهداف الجوهرية للتنمية الحضرية التوجه والتقدّم الإيجابي نحو الأفضل، في شتى مجالات الحياة، وفي مقدمتها الإنسان نفسه، الذي يمثل هدف التنمية ووسيلتها، فالتنمية الحضرية هي عملية موجهة للإنسان والمكان، باعتبار الإنسان هو العنصر الفاعل في تطوير وتحسين واستثمار خصائص المكان، والمكان هو الإطار والوعاء البيئي المحتضن للإنسان ونشاطاته، وتكاملهما –إي الإنسان والمكان– يُعد خير ضامن للتنمية الحضرية المتوازنة والمستدامة، ولا يتأتى ذلك إلّا من خلال رفع مستوى التنمية لكل إنسان ومكان، بشكل شامل ومتوازن على امتداد الوطن، شاملاً كل الأقاليم ريفاً وحضراً، للتحرر من الفقر Poverty والبطالة Unemployment واللامساواة Inequality فإذا تناقصت هذه الثلاثية، أو أي من مكوناتها، فإن الدولة قد شهدت قدراً من التنمية، وجنت التنمية الحضرية أفضل ثمارها، أما

إذا ازداد واحدٌ أو أكثر من هذه الظواهر تدهوراً، فإنه لا يمكن أن نعتبر ذلك تنمية، حتى لو تضاعف الدخل الفردي في الدولة المعنية، فالتنمية الحضرية تجاوزت زيادة الإنتاج والدخل إلى التوزيع العادل في الإنتاج والدخل، والتقاسم العادل لثمار التنمية، وتكافؤ الفرص في العمل والإدارة والاستثمار والادخار والمشاركة، وتنمية مختلف القطاعات الاجتماعية، والبنية التحتية والعلمية والثقافية والحضارية، وضمان العيش الكريم للإنسان وتحقيق رفاهيته[45]. ومن ثم فتزايد المشاكل البيئية، وغياب التخطيط الحضري، وعجز الخدمات وغياب البنية التحتية، وتراكم البناء العشوائي، والتمدد العمراني السرطاني في ضواحي أمانة العاصمة، لا تنسجم ولا تعبر عن أهداف التنمية الحضرية بأي حال من الأحوال، كما أن مجرد التمكن من معالجة إحدى التحديات سالفة الذكر أو جميعها، مع ظهور مؤشرات اختلال في التوازن البيئي، أو تدهور إحدى مكونات النظام البيئي كاستنزاف أو تلوث الموارد البيئية سواء في المدينة أو في محيطها البيئي، فإن ذلك لا يعبّر عن سلامة التنمية الحضرية، بل يعبّر عن فشلها في تحقيق أهم أهدافها، وهو الحفاظ على التوازن البيئي، وعدم العبث بحقوق الأجيال القادمة.

وفي الواقع، إن ضواحي العاصمة لا يتوفر فيها أبسط مقومات الحياة والعيش الكريم، ولا أبسط معايير التنمية الحضرية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتخطيطية والعمرانية والبيئية، حتى لو ظهرت فيها بعض الوظائف الحضرية، ومن ثم من وجهة نظر الدراسة، فإنها تضاف إلى سلّة العشوائيات التي تظهر على شكل أحزمة مكتظة بالفقر والجوع والبطالة، ويتكاثر فيها البناء العشوائي ممثلةً وباء عمرانياً، اجتماعياً، بيئياً، سرطانياً خطيراً حول العاصمة، بدلاً من الأحزمة الخضراء والضواحي العصرية الغنية بالمساحات الخضراء والمنتجعات السياحية الترفيهية والمناظر الجمالية، التي تتواجد حول أغلب مدن وعواصم العالم.

ما هي العشوائيات؟

العشوائيات هي مصطلح عربي، مفردها عشوائية، وهي اسم مؤنث منسوب إلى عشواء، وكلمة عشواء تعني في اللغة الطيش والتسرع في العمل أو السلوك، والسير على غير هدي أو بصيرة، كما تدل على أي عمل ارتجالي غير مخطط، وفي المعاجم القديمة ظهرت أصول كلمة

(عشواء) كصفة للناقة كليلة البصر، التي تتخبط في الطريق، ومنها جاء المثل القائل(خبط عشواء)، ويكتنف موضوع العشوائيات كثير من اللّغط اصطلاحاً وقانوناً، وذلك؛ لتعقد الظاهرة، وتعدد المسميات والتعريفات، من مجتمع إلى آخر[46] حسب ظروف كل مجتمع ومستوى معيشته، ومدى المشروع الوطني المتجذر في جيناته الوراثية، وموروثه الحضاري[47].

فالعشوائيات تمثل وباء عمرانياً خطيراً متنامياً ومعدياً، يعمل على تدمير خلايا ونسيج عمران المدينة، ويعطل أعضاء فاعلة فيها، بل وفي الغالب يستعصي علاجه، نظراً إلى تفشي وانتشار هذه الظاهرة في العالم وارتفاع الكلفة المادية والمعيشية والجمالية التي يدفعها الإنسان والبيئة؛ بسبب تأخر أو غياب الإجراءات التخطيطية العلاجية والوقائية لهذا الوباء، خاصة في البلدان النامية واليمن أحدها، حيث وضع تقرير المرصد الحضري العالمي لحالة المدن العربية عام 2012م نسبة الأحياء المتدهورة في المدن اليمنية بين (50-70%) من إجمالي العمران الحضري للمدن اليمنية[48]، فضلاً عن التنامي الشديد لهذا الوباء بعد هذا التقرير، مع العلم أن لهذه الظاهرة المتنامية والمعدية انعكاسات خطيرة على المجتمع، أرضاً وإنساناً، حاضراً ومستقبلاً، بما فيها تهديد استدامة التنمية والحياة والبيئة الحضرية، وتنامي البؤر العشوائية عدداً وحجماً على حواف المدن، ممثلةً وباء عمرانياً خطيراً، وخلايا سرطانية شاذة، ضمن نسيجها العمراني ومجتمعها الحضري، حيث تفقد البيئة والمجتمع أبسط مقومات الحياة الحضرية والعيش الكريم للإنسان.

وتُعَرّف المناطق العشوائية أيضاً بأنها "تلك المناطق المبنية التي لم تمسها يد المخطط، التي أقيمت بالجهود الذاتية من قبل ساكنيها وبدون تراخيص رسمية، مفتقدة لأبسط الخدمات والمرافق الأساسية التي تمنحها الدولة، التي تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها؛ نظراً إلى عدم قانونية هذه الوحدات"[49] ويُعَرّف السكن العشوائي بأنه "المناطق السكنية غير الصالحة أو غير الملائمة لسكن الإنسان بظروفه القائمة"[50]، ويطلق عليها السكن غير القانوني، وأحياء واضعي اليد.

ومن خلال ذلك نستطيع القول إن أغلب ضواحي أمانة العاصمة تبتعد عن مفهوم التنمية الحضرية وتدخل في قائمة العمران العشوائي والوباء السرطاني، والمشكلة أن هذا الوباء لا يقتصر على ضواحي أمانة العاصمة، بل أضحت المدن اليمنية جميعاً تُعاني من تكاثر وتمدّد هذا الوباء العمراني العشوائي، خاصة بعد عام 2011م، ممثلة مرضاً عضوياً وسرطانياً، متنامياً ومعدياً، يستعصي علاجه، إذ يخلق عقبات شاقة للمجتمع والبيئة والخزينة العامة، لما لهذه الظاهرة من تبعات لا يحمد عقباها حاضراً ومستقبلاً.

ونظراً إلى جسامة مشكلة تنامي العشوائيات السرطانية، وتزايد الفقر والبطالة، وتدهور عناصر البيئة الحضرية المرافقة للتضخم الحضري في العالم وبالذات البلدان النامية واليمن أحدها، فقد أصبحت تحدّياً وهماً عالميين، حيث عُقدت قمّة عالمية في مقر الأمم المتحدة عام 2000م، حظيت هذه الظاهرة بمناقشة مستفيضة، وتبلور عن ذلك وضع أهداف عالمية لمعالجة هذا الوباء العمراني، وبمشاركة 189 دولة في العالم، بما فيها اليمن، وكان من أهم مخرجات هذه القمة العالمية وضع ثمانية أهداف تنموية، عرفت بـ"الأهداف الإنمائية للألفية"، وقد اختص الهدف السابع منها بـ "ضمان استدامة بيئية سليمة"، وفي مقدمتها استدامة البيئة الحضرية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان العشوائيات، والتزمت جميع البلدان المشاركة بتنفيذ أهداف الألفية حتى عام 2015م، بما فيها اليمن[51]، وقد حققت معظم بلدان العالم خطوات ناجحة في هذا الهدف، حيث انخفضت نسبة سكان العشوائيات في المناطق الحضرية في العالم النامي من 39.3% عام 2000م إلى نحو 32.7% عام 2010م، إذ تم توفير خدمات أفضل في إمدادات مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي المتطورة، والمسكن الدائم لما يزيد عن 200 مليون نسمة من سكان المناطق الحضرية[52]، ومع ذلك يلاحظ أن هذا الهدف التنموي، المتمثل في معالجة العشوائيات في اليمن كونها عضواً مشاركاً في هذه القمة العالمية وملتزمة بتنفيذ مخرجاتها، ما زال هدفاً مستعصياً وبعيد المنال، حيث لم تسهم في معالجة هذه الظاهرة، بل على العكس تمدد هذا الوباء، وتكاثر خاصة بعد عام 2011م في جميع المدن اليمنية، بما فيها مدن الضواحي.

وفي عام 2015م، عقدت قمّة عالمية أخرى في مقر الأمم المتحدة؛ لتقييم أهداف الألفية، وتبني أهداف جديدة، مستندة على ما تحقق من أهداف الألفية من نجاحات، عرفت بـ"الأهداف الإنمائية المستدامة" حتى عام 2030م، المتكونة من 17 هدفاً تنموياً، تسهم في تعزيز رفاهية الأفراد واستدامة ورفع نوعية حياة المجتمع، ويعتبر الهدف رقم 11 في غاية الأهمية للتنمية الحضرية، ومكافحة مشاكل المدن ومعالجة العمران العشوائي، إذ ينص هذا الهدف على جعل المدن حتى عام 2030م، تتسم بالشمولية والأمان والمرونة والاستدامة، وفي مقدمتها القضاء على الفقر والبطالة واللّامساواه، والتزمت جميع الدول المشاركة، بما فيها اليمن، بتنفيذ هذه الأهداف في المدة المحددة حتى عام 2030م[53] بهدف تأهيل مدن العالم، وتحسين نوعية الحياة فيها، واستدامة البيئة الحضرية، ورفع قدرتها لاستيعاب الأجيال القادمة.

وقد دخلت هذه "الأهداف الإنمائية المستدامة" حيز التنفيذ في 1 يناير 2016م، وهي تُعد امتداداً للخطوات الناجحة لـ"الأهداف الإنمائية للألفية"، التي حققت فيها أغلب بلدان العالم نجاحات ملموسة، في حين تعثرت اليمن، وعجزت عن مجاراة تلك البلدان في تحقيق تلك الأهداف، بل على العكس تكاثرت العشوائيات عدداً وحجماً، بشكل سرطاني يستعصي حله، بما فيها ضواحي العاصمة، كما يشير تقرير التنمية البشرية في اليمن إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في صفوف الشباب، وبنسبة 53% عام 2010م، كما يؤكد التقرير ذاته أن تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في اليمن خاصة بعد عام 2011م، قد أسهم في زيادة هذه الأوضاع سوءاً[54]، وبلا شك، إن هذه الأهداف الجديدة ستكون في صميم برامج وخطط التنمية لدى معظم بلدان العالم وستحقق نجاحات، إلا أن بلدنا الذي يمر بهذه المرحلة الحرجة والاستثنائية؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والتقلب الإداري، والعدوان، والحصار الظالم، والجائر يظل بعيداً عن التخطيط وبرامج التنمية، مما سيؤدي إلى انزلاق أغلب شرائح المجتمع إلى فخ الفقر والبطالة، وتزايد الهجرات، وموجات النزوح الجماعي نحو العاصمة وضواحيها، خاصة في هذه المرحلة، التي أضحت التنمية والتخطيط الحضري والتنظيم العمراني ومشاكل المدن اليمنية، بما فيها العاصمة بشكل عام وضواحيها بشكل خاص من القضايا الهامشية، وهي

معطيات ومؤشرات ممولة ومؤهلة لتنامي البناء العشوائي والتمدد السرطاني للعشوائيات في ضواحي العاصمة، حيث يلاحظ ميدانياً تنامي البناء العشوائي وارتفاع شهية العشوائيات لابتلاع الأراضي الزراعية المحيطة بالضواحي، وهضمها بعيداً عن التخطيط، وخلق وسط هدّام لا تستطيع البيئة تحمله(55).

الخطر الجسيم لوباء العشوائيات

تصنف الدراسة وباء العمران العشوائي ضمن أخطر الأمراض السرطانية، بل إنها تعتبر وباء العشوائيات العمرانية أشد ضرراً وأكثر أثراً من السرطان الحيوي، فالسرطان الحيوي يعمل على تدمير الخلايا والأنسجة، ويعطل بعض الأعضاء في الجسم المريض، منها ما يتم معالجتها أو استئصالها، ومنها ما تؤدي إلى الوفاة، والسرطان الحيوي في الغالب مرض غير معد يعيش الشخص المصاب محموداُ بين أصدقائه وداخل أسرته، ويتمتع بعقلة ومظهره ونظافته وجماله، ومع ذلك ينتهي السرطان الخبيث بالموت.

ولكن سرطان العشوائيات وباء عمراني وبيئي وصحّي مُتنامٍ ومُعدٍ ومُزمن (لا يموت)، إذ لا تقتصر أضراره على تدمير خلايا ونسيج عمران المدينة وتعطيل أعضاء فاعلة فيها، بل يتمدد هذا الوباء بشكل أخطبوطي قبيح المظهر والمنظر والسلوك، ولا يقف عند تدمير جوهر الإنسانية، والحياة الكريمة للإنسان، بل يبتلع الأراضي الزراعية، ويلوث البيئة شاملاً الماء والهواء والتربة، ويدمر الريف والحضر، ويشوه جمال الطبيعة، كما لا تقتصر آثاره على فراغات مساكنها وسلوكيات ساكنيها، بل تمثل منابع للضوضاء، ومشاتل للتلوث البيئي، وفقّاسات للجريمة الاجتماعية، وحاضنات للعصابات المقلقة للأمن الوطني فيها ومن حولها(56).

وإذا كان الموت نهاية المرضى المصابين بالسرطان الخبيث، فإن العشوائيات لا تموت، ومن هنا تأتي الخطورة، حيث ستظل مكشوفة، وبوتقة للتلوث البيئي والسمعي والبصري والأخلاقي والقيمي، وسيعاني من مخاطرها الأبناء والأحفاد، مسجلة تاريخاً أسود تُقرأ على مدى آلاف السنين، بل وستظل شاهداً مادياً يعكس عبثية الإنسان المعاصر، مما يحتم إعطاء هذا الوباء العمراني السرطاني الخبيث المتنامي والمعدي في منطقة الدراسة أولوية في خطط وبرامج التنمية،

وضرورة وضع الإجراءات بشقيها الوقائي والعلاجي لمكافحة هذا الوباء الخطير، اليوم قبل الغد[57]، وتهيئة العاصمة وضواحيها لاستيعاب الأحمال السكانية المتوقعة في المستقبل حتى عام 2050م وما بعده، وتعميم هذه الإجراءات العلاجية والوقائية بعد نجاحها في منطقة الدراسة، لمكافحة هذا الوباء العمراني المنتشر في المدن وحولها على امتداد البلد.

استنتاجات الدراسة

هنالك عدد من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، منها ما يأتي:

1- السبق التاريخي للحضارة اليمنية في إنشاء مدن الضواحي المزدهرة حول عواصم الممالك اليمنية القديمة: المعينية، والسبئية، والحميرية... إلخ، بما فيها نشوء عدد من الضواحي حول مدينة صنعاء الغنية بمعطياتها العمرانية والترفيهية.

2- تمثل مدن الضواحي والمدن الجديدة أدوات تخطيطية ووسائل تنموية فعالة، أثبتت نجاحها في مختلف بلدان العالم المتقدم، وأغلب البلدان النامية؛ لتحقيق التنمية الحضرية المكانية والإقليمية المتوازنة والمستدامة.

3- يتضح من المشهد والتجربة الحضرية اليمنية المعاصرة أننا لم نستفد من موروثنا العمراني والحضاري، ولا من تجارب العالم الناجحة في هذا المجال، بما فيها غياب سياسة المدن الجديدة المتخصصة، ومدن الضواحي العصرية المثمرة.

4- تعاني تجربة اليمن الحضرية المعاصرة، وفي مقدمتها ضواحي العاصمة، من تحديات جمّة؛ نتيجة البناء العشوائي، والتمدّد السرطاني للعشوائيات القائم والمتفاقم، وما يرافق ذلك من عجز في الخدمات وغياب للبنية التحتية، وتزايد النفايات والمخلفات الضارة بالإنسان والبيئة الزراعية والريف المحيط، مما يؤدي إلى وجود عددٍ من التحديات المستعصية في المستقبل.

5- يتجلّى من المشهد والتجربة الحضرية اليمنية المعاصرة شبه غياب للضواحي العصرية، وحرمان البلد والمجتمع من مكاسب وسائل وأدوات تخطيطية فعالة، ثبت نجاحها في التجارب الحضرية للعالم المتقدم وأغلب البلدان النامية، التي أسهمت ولاتزال، في تحقيق التنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة والمستدامة.

6- تتصف ضواحي أمانة العاصمة بأن وجودها كان عفوياً ونموها تلقائياً (غير مخطط)، موضعاً وموقعاً ونشأةً وعمراناً ووظيفةً، فاقدة لأهم معايير مدن الضواحي العصرية، بل إنها تمثل مواقع شاذة تخدش بكارة الريف، وتمس بيئته الزراعية، وتشوه جمال الطبيعة.

7- لا تنسجم ضواحي أمانة العاصمة مع أبسط مؤشرات التنمية الحضرية مفهوماً ودلالةً، بل تضاف إلى قائمة العشوائيات التي تتكاثر بشكل سرطاني حول العاصمة، وباقي المدن اليمنية، وما أكثرها.

توصيات الدراسة

وضعت الدراسة عدداً من التوصيات الجوهرية التي تسهم في معالجة المشكلة المدروسة، من أبرزها ما يأتي:

1- ضرورة الاستقاء من الموروث العمراني اليمني الأصيل، ومحاكات الحضارة اليمنية الخالدة الغنية بمعطياتها، بما فيها مدن الضواحي، بهدف يمننة وتوطين تجربتنا العمرانية والحضرية المعاصرة والواعدة.

2- ضرورة الاستفادة من تجارب العالم الإيجابية والناجحة في هذا المجال، والأخذ منها بما ينسجم مع موروثنا ومجتمعنا وبيئتنا اليمنية، من خلال التوازن بين الأصالة والمعاصرة.

3- ضرورة تنمية ضواحي أمانة العاصمة، نظراً إلى أهميتها الوظيفية والتنموية المزدوجة، فهي مراكز وأقطاب تنموية لمحافظة صنعاء، وأقطاب تخفيف للحد من التضخم والهيمنة الحضرية للعاصمة.

4- توصي وتحث الجهات المعنية من المخططين وواضعي خطط التنمية وصُناع القرار، على التوجه الرسمي الجاد لمكافحة الوباء السرطاني للعمران العشوائي في مختلف المدن اليمنية، للحد من مخاطرها على البيئة وصحة المجتمع، ورفع نوعية الحياة لسكان المدن، وتحقيق أبسط مقومات الحياة الكريمة.

5- ضرورة انتهاج سياسة تخطيطية وتنموية فعالة، بشقيها العلاجية والوقائية، لانتشال ضواحي أمانة العاصمة تخطيطياً وعمرانياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً؛ لتهيئة العاصمة وضواحيها

لاستيعاب الأحمال السكانية القائمة والمتوقعة في المستقبل، حتى عام 2050م وما بعده؛ لتمثل أنموذجاً تخطيطياً حضرياً وبيئياً إيجابياً متقدماً يُحتذى به، ليتم تعميمه على مختلف الأقاليم اليمنية.

6- كما توصي بانتهاج سياسة المدن الجديدة ومدن الضواحي المتخصصة؛ لتحقيق النمو والتنمية الحضرية المثمرة والمتوازنة والمستدامة بين الأقاليم؛ كي تسمح بخلق فرص تنموية متكافئة وتنويع الخيارات، والتوزيع العادل لفرص وثمار التنمية، وتعزيز المشاركة المجتمعية الإيجابية في تحمل المسؤولية وتقاسم خيرات البلد، بشكل شامل ومتوازن لكل إنسان ومكان على امتداد البلد.

الهوامش والإحالات:

1) عبد الرزاق بن أحمد اليوسف، ظاهرة الضواحي في المملكة العربية السعودية، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 270، 2002م، ص 3.
2) نفسه، ص4.
3) صلاح الدين بحيري، قراءات في التخطيط الإقليمي: وجهة نظر جغرافية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994م، ص 98.
4) علي أحمد غزوان، التباين الحضري في اليمن وأثره على التنمية المتوازنة والمستدامة، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، أطروحة دكتوراه ، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 2015، ص 58.
5) لوسيل فيفربيه، ترجمة خالد طه الخالد، أحداث عشتها في اليمن، مطابع دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، اليمن، 2005م، ص 176.
6) وتعرف المسابح محلياً بالمواجل، وهي أحواض الماء الكبيرة.
7) ينظر: كتاب أ.د/ محمد عبد العزيز يسر، الموروث الحضاري لصنعاء القديمة، مطابع جامعة صنعاء، 2013م ص 553.
8) أحمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1988م، 145.

9) صلاح الدين بحيري، مرجع سابق، ص 96.

10) ينظر: علي أحمد محمد غزوان، معوقات التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة الإيمان، العدد 50، 2013م.

11) الباحث بالاعتماد على المعادلة الأسية التالية لتقدير عدد السكان، وبافتراض معدلات النمو المرفقة أمام كل منها في الجدول.

المعادلة الأسية رقم (1): $Pt = Po * ert$

حيث تمثل: Pt ... عدد المساكن المقدر في سنة الهدف (نقطة النهاية).

... عدد المساكن في بداية التقدير(نقطة البداية).Po

... أساس اللوغاريتم الطبيعي وهو مقدار ثابت = e. 2.7182818

... المدة الفاصلة بالسنوات بين نقطة البداية ونقطة النهاية.t

... معدل النمو السنوي المفترض للسكان. أنظر: علي غزوان، 2015م، مرجع سابق، r ص 63).

12) محمد عبد العزيز يسر، التحضر العشوائي وتأثيره على برنامج المجتمع الإنمائي، أمانة العاصمة – صنعاء، بحث غير منشور، 2018م.

13) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد عام 2004م، الخصائص الديمغرافية للسكان، ص185.

14) علي أحمد غزوان، تراجع الوظيفة البيئية والترفيهية للحدائق والمتنزهات الخضراء في أمانة العاصمة باستخدام GIS،2018م، دراسة غير منشورة.

15) منها تجفيف مصادر الدخل نتيجة تضرر وتوقف أغلب المصانع والشركات والمؤسسات العامة والخاصة وتسريح منتسبيها والعاملين فيها، فضلاً عن توقف الرواتب وارتفاع الأسعار بما فيها ارتفاع إيجار المساكن داخل العاصمة وتزايد الأعباء على المجتمع اليمني بشكل عام ، وتضرر المنكوبين والنازحين بشكل خاص ومنهم المهاجرين الجدد نحو العاصمة ومحيطها الريفي وضواحيها(الباحث).

16) إذ يصل إجمالي عدد سكان الحضر في محافظة صنعاء إلى 28189 نسمة فقط وبنسبة 0.5% من إجمالي سكان الحضر في البلد، وتنخفض درجة التحضر فيها إلى 2.8% من إجمالي سكانها عام 2004م وتنخفض فيها الكثافة الحضرية إلى 2 أشخاص/كم2، وينخفض فيها معدل النمو الحضري إلى 3.8%، وهذا المعدل يبتعد عن متوسط النمو الحضري في اليمن البالغ 5%، وهذه المؤشرات الحضرية تعد انعكاس للحرمان والإهمال التنموي لمدنها ومراكزها الحضرية بما فيها مدن الضواحي، إذ تقع محافظة

صنعاء في المرتبة الأخيرة بين محافظات الجمهورية في إجمالي مؤشراتها الحضرية، ولا تضاهيها في ذلك الحرمان وتواضع بعض المؤشرات الحضرية إلّا محافظة ريمة، التي كانت إلى أمد قريب جزءاً من محافظة صنعاء، ينظر: الفصل الثالث من أطروحة علي أحمد غزوان 2015م، مرجع سابق.

17) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(2001-2005)، ص 56.

18) وعندما نقول ذلك لا يعني أن باقي المحافظات وصلت إلى مراتب متقدمة في السلم الحضري وتتمتع وتنعم بالرخاء والرفاهية فكل المحافظات تعاني من مشاكل وإن كانت من نوع آخر، ولكن محافظة صنعاء وضواحي العاصمة تعيش وضعاً استثنائياً يفوق باقي المحافظات، خارطة(1).

19) عبد الإله أبو عياش، التحضر في الوطن العربي، قراءات في الجغرافيا الاجتماعية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م، 261.

20) روبرت موردي، ترجمة عبد الله الصنيع، الجغرافيا الاجتماعية للتنمية، قراءات في الجغرافيا، الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1987م، ص267.

21) شاكر رزوقي، ملاحظات في سياسات التنمية الإقليمية، مجلة المخطط والتنمية، بغداد، العدد18، 2008م، ص 95.

22) أمل سعد صالح، تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة، المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر"، المنعقد في القاهرة خلال المدة 15-18 ديسمبر، 2005م، ص 12.

23) صلاح الدين بحيري، مرجع سابق، ص 97.

24) خالص حسني الأشعب، وعلي أحمد غزوان، الجيوب الريفية في أمانة العاصمة، المجلة الجغرافية اليمنية، العدد الخامس،2014م، ص 229.

25) محمد علي عثمان المخلافي، موسوعة اليمن السكانية، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2006م،ص41.

26) سبق تناولها في دراسة سابقة، ينظر: خالص حسني الأشعب، وعلي أحمد غزوان، الجيوب الريفية في أمانة العاصمة، مرجع سابق.

27) وتعد مسافة متوسطة ومقبولة لضواحي أمانة العاصمة، من خلال الاستفادة من عدد من الدراسات في هذا المجال لتحديد المسافة المتوسطة لمدن الضواحي التي تباينت هذه المسافة من دراسة إلى أخرى (الباحث).

28) وهذه المساحة تمثل إجمالي مساحة ضواحي أمانة العاصمة، شاملة كتلها العمرانية وامتدادات عمرانها الشريطي على محاور الحركة، كما تشمل مساحات زراعية وأخرى مهجورة وفضاءات غير مبنية وأخرى محجوزة للبناء تتخلل النسيج العمراني لضواحي أمانة العاصمة(الباحث).

29) وهذه الأسواق منها ما هي دائمة ومنها ما هي أسبوعية، منها على سبيل المثال سوق السبت(سوق بران) وسوق الأثنين (سوق وقش) وسوق الثلاثاء (سوق بيت السيد) وسوق الخميس (سوق بوعان) وسوق الجمعة(سوق الروضة)...الخ، لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية وتوفير بعض السلع والخدمات التي يحتاجها سكان الريف المحيط بها آنذاك(الباحث).

30) باستثناء خط صنعاء الحديدة الذي تم افتتاحه عام 1961م.

31) وهذه الكارثة الطبيعية وصفها أحد المتخصصين بأنها كارثة طبيعية أعظم من زلزال، حيث طمرت أغلب مساكن القرية وقضي على أغلب سكانها، حيث بلغ ضحايا هذه الكارثة أكثر من 145 شخصاً، وبعثت هذه الكارثة الذعر والخوف لدى سكان آلاف القرى الريفية ذات المواضع الخطيرة والحرجة والشبيهة بموضع قرية الظفير، سواء الواقعة منها في حواف السفوح الصخرية أم في منحدراتها وعند أقدامها (الباحث).

32) شبكة الإنترنت، الرئيس الصالح والوليد بن طلال يفتتحان مشروع مدينة الظفير السكنية، www.alriyadh.com بتاريخ، 11/15/ 2017م.

33) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد عام 2004م، الخصائص الديمغرافية للسكان، مرجع سابق، ص27.

34) منها المقابلة التي تمت مع المهندس ناجي الأعوج مدير عام الأشغال بمحافظة صنعاء، والمهندس سليم راجح نائب مدير عام الأشغال بأمانة العاصمة، والمهندس عبده القاضي مدير إدارة الشئون الفنية للحدائق.

35) كما هو الحال في ضاحيتي ضروان وكلية الجامعة.

36) مصطفى إبراهيم الزبيدي، التنمية المكانية بين العدالة الاجتماعية والكفاءة المكانية، مجلة المخطط والتنمية، بغداد، العدد 26، 2012م ص 199.

37) أحمد محمد عبد العال، علم الجغرافيا والتنمية الشاملة، دار الحكمة، القاهرة، 2005م، ص 5.

38) وهي عكس مفهوم البداوة وحياة الترحال، وقيل إن كلمة حضر كلمة يمانية الأصل كانت تطلق على القبائل اليمانية القحطانية نتيجة للاستقرار والتحضر المبكر في اليمن، وسكنى القرى والمدن وقيام الحضارة اليمانية المبكرة. ومن هذا المفهوم ذكر(حضرأمون) بمعنى سكان مدينة أمون، وأمون مدينة

يمنية قديمة في وادي حضرموت، ثم تطور في مراحل لاحقة إلى حضرموت، وهذا شيء وارد مثلها مثل مفهوم(هجرة) التي تعنى بحركة سكان القرية أو سكان المدينة، وقد ذكرت عدداً من المدن والقرى بهذا الاسم منها (هجر، الهجر، الهجرة، هجرين... إلخ)، كما ذكرت كلمة شعب في عدد من النقوش اليمنية، مما يعني أن أغلب المفردات السكانية أصولها يمنية، وهذا دليل على جذور الإنسان واللغة والحضارة اليمنية، ينظر: علي غزوان، 2015م، مرجع سابق، ص 35- 60).

39) رولا ميّا، التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة، مجلة جامعة دمشق، مجلد 26، 2010م، ص270.

40) هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة، عمّان،2009م، ص 13.

41) حسن علوي الخياط، الحضرية والتحضر في دولة قطر، المجلة الجغرافية الخليجية، الرياض، العدد الأول، 2007م، ص 16.

42) كرم كمال أحمد حبيب، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة،1973م، ص 34.

43) طبّارة، الرياض طبّارة، السكان والموارد البشرية والتنمية، بغداد، النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، العدد 20، 1981م، ص 21.

44) فوزي بودقة، الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والبعد العمراني، أبحاث الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009م، ص 65.

45) يوسف جلباوي، وعبد خرابشة، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989م، ص 6.

46) وللعشوائيات العمرانية أكثر من مسمى، فيقال مدن الصفيح وأحياء العشش والأكواخ، والأحياء الكرتونية والقصديرية، والأحياء غير المنتظمة، وأحياء واضعي اليد، والمناطق المتخلفة، والمناطق غير المخططة، والمناطق المتهالكة، والسكن غير القانوني والتمدد العمراني السرطاني، وفي أمانة العاصمة يطلق عليها مدن الليل(مدينة الليل)...الخ (الباحث).

47) جمهورية مصر العربية، مطبوعات المركز الديموغرافي المصري، الأحياء العشوائية، 2003م، ص 2.

48) الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات الحضرية، حالة المدن العربية(2013/2012م)، الطبعة الثانية، ديسمبر، 2012م، ص 5.

49) جمهورية مصر العربية، الأحياء العشوائية، مرجع سابق، ص 5.

50) عبدالله أحمد الجرفي، البناء العشوائي وعلاقته بالتخطيط الحضري في المدن اليمنية، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد6، 2018م،ص 136.

51) الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية 2009م، الطبعة السادسة، سبتمبر 2010م، ص 4.

52) دودو مباي، ترجمة ديانا فاروق نغوي، العالم الحضري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات الحضرية، الموئل، عمان، 2010م، ص 5.

53) شبكة الانترنت، موقع الأمم المتحدة 2015م عام العمل العالمي، أهداف التنمية المستدامة،17 هدفاً لتحويل عالمنا، بتاريخ، 15/2017،11م.

54) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، 2013م، ص 25 و 117.

55) مارسيا د.لاو، ترجمة إيناس عفت، تخطيط المدن والأبعاد البيئية والإنسانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر- كندا، 1994م، ص 17.

56) ذكرى إبراهيم، العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد100،2010م، ص541.

57) يعد هذا الوباء العمراني السرطاني نتاج منظومة من العوامل المتداخلة والمتراكمة، وتحتاج مكافحتها إلى عدد من الإجراءات المزمّنة العلاجية منها والوقائية، وهو ما سيتناولها الباحث في بحث آخر مستقل إن شاء الله، تحت عنوان "وباء العمران العشوائي في أمانة العاصمة: أسبابه والطرق العلاجية والوقائية لمكافحته" (الباحث).